مجلــة البحث القانوني و السياسي
Journal of Legal and Political Research
ISSN: 2543-3881 EISSN: 2588-2368
المجلد: 7 / العدد: 1 / السنة: 2022 / ص ص: 50-61

تداعيات التهديدات الأمنية في الفضاء الإفريقي على الأمن القومي الجزائري (دراسة في تطورات الأزمة الليبية)

حورية قصعة[1]

[1] مخبر الدراسات القانونية البيئية جامعة قالمة (الجزائر)، gassaa.houria@univ-guelma.dz

The implications of security threats in the African space on Algerian National security (a stu&dy on developments in the Libyan crisis)

Houria Gassaa [1]

[1] Environmental Legal Studies Laboratory, University of Guelma (Algeria), gassaa.houria@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/12؛ **تاريخ القبول:** 2022/04/02؛ **تاريخ النشر:** 2022/10/29

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التهديدات الأمنية للفضاء الإفريقي وتداعياتها على الأمن الجزائري؛ خاصة في ظل تطورات الأزمة الليبية التي شكلت –ولا تزال– تهديدا مباشرا للأمن الوطني، نظرا لتفاقم انعدام الأمن متعدد الأبعاد (على المستوى الشخصي، الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي، والبيئي، ...) في الجوار الليبي، نتيجة تنامي الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود وتقاطعها مع أعمال الجماعات الإرهابية...، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار في البيئة الإقليمية مع تزايد إحتمالات امتداد التداعيات إلى الداخل الجزائري الذي يشهد بدوره استقرارا نسبيا، مما يحتم إعادة هندسة سياسة أمنية تتماشى مع طبيعة وحجم التهديدات في دول الجوار بما فيها ليبيا، وهو ما بدأت بوادره في البروز مع التعديل الدستوري الأخير، المتضمن إرسال الجيش خارج الحدود، إدراكا من صانع القرار أن أمن الجزائر لا يتحقق بمجرد مين إقليمها الجغرافي.

الكلمات المفتاحية: التهديدات الأمنية؛ الأمن القومي؛ الجزائر؛ الأزمة الليبية.

Abstract :

This paper aims to highlight the security threats to African space and its implications for Algerian security, particularly in light of the developments of the Libyan crisis, which has posed, and continues to be, a direct threat to national security, given the growing multidimensional insecurity (on a personal, economic, political, social, environmental level) in Libya's neighbourhood, as a result of the growth of cross-border criminal activities and their intersection with the actions of terrorist groups... This has created instability in the regional environment, with the possibility of repercussions spreading to the Algerian interior, which in turn is relatively stable, necessitating the re-engineering of a security policy in line with the nature and magnitude of threats in neighbouring countries, including Libya, which began to emerge with the recent constitutional amendment, which included sending the army out of borders, recognizing that Algeria's security is not achieved simply by securing its geographical territory.

Keywords: Security Threats; National Security; Algeria; Libyan Crisis.

1. مقدمة.

يشهد الفضاء الإفريقي جملة من النزاعات والتوترات التي أثرت على استقرار البيئة الداخلية للعديد من الدول، وساهمت في صناعة تقاطع بين الجماعات المتطرفة وتجارة تبيض الأموال والأسلحة والبضائع غير المشروعة، وتنامي الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، مما يسهل من انتشارها و امتدادها و قدرتها على تهديد أمن واستقرار العديد من الدول.

الجزائر وبحكم موقعها الاستراتجي تشكل نقطة ارتكاز وتقاطع بين الدول المغاربية من جهة، وامتداد للساحل الإفريقي من جهة أخرى، وجدت نفسها مرتبطة أمنيا بعدة دوائر إقليمية غير مستقرة، و هذا ما يعني إمكانية تعرضها لعدة مخاطر ورها ت من شأنها أن تهدد استقرارها و أمنها الوطني، خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار الناتجة عن الفشل الدولاتي لبعض دول الجوار وتحديدا ليبيا التي ترتبط مع الجزائر بحدود جغرافية تزيد عن ألف كيلومتر، مما كانت له تداعيات مباشرة على الأمن القومي، والذي يتطلب إعادة رسم وهندسة سياسية أمنية جديدة تتماشى مع حجم التحد ت الناجمة عن الأزمة الأمنية للدولة الجارة، وهو ما بدأت بوادره في البروز مع التعديل الدستوري الأخير المتضمن إرسال القوات إلى الخارج وحصره في عمليات حفظ السلام، وهذا نتيجة لإدراك الدولة الجزائرية أن أمنها واستقرارها لا يتحقق بمجرد مين إقليمها الجغرافي، بل يتعدى إلى الفضاءات الجيوسياسية القريبة منها وحتى البعيدة، خاصة في ظل تنامي الفواعل غير الدولاتية.

تقوم الإشكالية المحورية لهذه الورقة البحثية على التساؤل التالي:

في ظل التهديدات والرها ت التي يفرضها الوضع بدول الجوار ما هي تداعيات حالة اللاأمن في الجوار الليبي على الأمن القومي الجزائري؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسة نحاول اختبار الفرضيات التالية:

- ✓ تداعيات الأزمة الليبية تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.
- ✓ كلما كان هناك إدراك لدى صانع القرار بحساسية الملف الليبي لنسبة للأمن القومي الجزائري كلما كان هناك توجه للتركيز على هندسة مقاربة أمنية شاملة.
- ✓ كلما تم تبني مقاربة أمنية تتميز لديناميكية وتتماشى مع المتغيرات الدولية وما تطرحه من تهديدات، كلما تم الحفاظ على الأمن القومي.

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة بدءا ستكشاف وتتبع بناءات ومرتكزات العقيدة الوطنية، ثم الانتقال إلى التفصيل أبعاد الأمن القومي الجزائري وما يواجهه من تهديدات وتحديدا ما تطرحه تطورات الأزمة الليبية من تداعيات، وصولا إلى الربط بين هذه الرها ت وما تفرضه على صانع القرار الجزائري من حتمية تبني آليات وميكانيزمات على قدر من الكفاءة والفعالية.

تم تقسيم الدراسة وفقا للمحاور التالية:

- ✓ الأمن القومي: دراسة في النظرية والمفهوم.
- ✓ مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية.
- ✓ تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري.
- ✓ آليات مواجهة التحد ت الناجمة عن الفشل الدولاتي في ليبيا.

2. الأمن القومي: دراسة في النظرية والمفهوم.

الأمن قضية هشة وهامة تنقل معاني مختلفة للعلماء والمحللين وصانعي السياسات والمنظمات في جميع أنحاء العالم، وبشكل أساسي يتعلق الأمن بوجود السلام والأمان وحماية الموارد البشرية والمادية أو عدم وجود أزمة أو تهديدات لكرامة الإنسان، بما يحقق التنمية والتقدم لأي مجتمع بشري.

ومن خلال هذا المحور سنحاول الوقوف عند مستوى من أهم مستو ت الأمن وهو الأمن القومي، وذلك لتطرق إلى ما يحمله هذا المفهوم من معاني وما يسنده من بناء نظري.

1.2. مفهوم الأمن القومي.

في الحكومات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم، تجري مناقشة مهمة حول كيفية إعادة التفكير وإعادة صياغة ما يجب – وما لا ينبغي – اعتباره من الاهتمامات الأساسية للأمن القومي، ولقد تحدت التقنيات الناشئة وسلاسل القيمة العالمية المتكاملة مفاهيم أكثر تقييدًا وتقليدية للأمن القومي، ولكن حتى الآن لم يكن هناك نقاش سياسي منسق حول كيفية تطور المفهوم لتلبية حقائق القرن الحادي والعشرين.

في تناقض واضح خاصة بين الولا ت المتحدة والصين تحت إدارة شي جين بينغ وتحديدا منذ خطاب شي في أبريل 2014 الذي يلخص توقعاته العامة للأمن القومي، لم يعد "الأمن القومي" مجرد طريقة لتصور الخطر على الدولة القومية، بل أصبح بنية سياسية إيديولوجية توسعية للغاية تستوعب تقريبًا جميع عناصر صنع السياسات والاعتبارات السياسية، وبدلاً من وضع "الأمن القومي" في صوامع مفاهيمية وسياسية وبيروقراطية منفصلة عن التنمية الاقتصادية على سبيل المثال، تسعى النظرة العامة الجديدة ل هذا المفهوم إلى دمج هذه العناصر بحيث يمكن للاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا والحوكمة وما شابه ذلك، والتي يُنظر إليها على أنها مدخلات حاسمة ومخرجات حجة لرؤية محدثة للأمن القومي.

فما هو الأمن القومي؟

يعتبر مفهوم الأمن القومي من المفاهيم التي تتسم لغموض؛ على الرغم من الأهمية التي يكتسيها هذا الأخير في حقل الدراسات الأمنية، وذلك راجع غالبا لتعدد الجوانب المتعلقة لظاهرة، الأمر الذي أدى إلى ظهور العديد من التعريفات لهذا المصطلح من منطلقات عدة أهمها[1]:

أ. المنطلق العسكري.

يقصد لأمن القومي تحقيق متطلبات استمرار الدولة وبقائها عن طريق تحييد التهديدات الحقيقة والمحتملة، والعمل على حيازة القوة الاقتصادية والعسكرية وتحقيق أهداف انخراطها في النظام الدولي، مع تطوير الإستراتيجيات المناسبة من أجل حماية أمنها، والدفاع عن مصالحها الوطنية[2].

ب. المنطلق الاجتماعي والاقتصادي.

في هذا الجانب يمكننا الاستناد إلى تعريف "روبرت مكنمارا" وزير الدفاع الأمريكي السابق في كتابه "جوهر الأمن": "إن الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة.... فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها

العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات، في الحاضر والمستقبل"[3].

ج. المنطلق السياسي.

يرتكز الأمن القومي على البعد الإيديولوجي المتضمن كل ما حصدته الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة في كل من الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة تلك المرتبطة بسياستها الخارجية وما تواجهه من تحد ت خاصة ما تعلق لمعضلة الأمنية، و لتالي فهو يقوم على محورين أساسين أحدهما مادي يتمثل في سكان الدولة ومواردها الاقتصادية وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، والآخر معنوي متمثل في كيان الدولة ومؤسساتها التي تتطلب العمل على تقويتها للحفاظ على التماسك الداخلي[4].

ومن خلال هذه المنطلقات الأساسية في تعريف الأمن القومي، واستنادا لتعريف علي هلال الدين تتمثل مرتكزات الأمن القومي في:

- ✓ مين كيان الدولة أو عدد من الدول من الأخطار التي تهددها في الداخل والخارج؛
- ✓ مين المصالح الحيوية للدولة؛
- ✓ خلق الأوضاع الملائمة لتحقيق أهداف الدولة وغايتها القومية؛ التي تتمثل في الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والتنمية الشاملة[5].

2.2. المنظور العقلاني للأمن القومي.

تستند العقلانية إلى الوضعية وتجادل ن الظواهر الاجتماعية والسياسية يمكن تفسيرها بطريقة يستخدمها العلماء لشرح العالم الطبيعي، حيث يجادلون ن الحقائق والقيم شيئان منفصلان، لذلك يمكن الكشف عن انتظام الظواهر الاجتماعية من خلال التحقق التجريبي، ومن هذا المنطلق يجادل العقلانيون ن الجهات الفاعلة والمفاهيم يتم تقديمها من الخارج، وأن الفاعلين يتصرفون في عالم مُعطى مسبقًا وفقًا لمتطلبات العقل.

وتندرج ضمن هذا التصور كل من الواقعية والليبرالية، وتعتبر الواقعية هي النهج السائد المستخدم في تحليل القضا الأمنية، ومن الناحية المفاهيمية يمكن تصنيف الواقعية إلى أنواع مختلفة من الواقعية التقليدية وأهم روادها Machiavelli وCarr، والواقعية الجديدة التي تضم أيضا العديد من المفكرين مثل Thucydides، Morgenthau، Waltz ويشترك جميع المفكرين الواقعيين بتكييف المفاهيم الرئيسية للواقعية، كما أن هناك نقطة محورية تجمع بينهم تتعلق بجوهر الفكر الواقعي؛ ومع ذلك فإن الاختلافات بينهما تدور حول الطرق التي يتم بها إتباع مبادئ الواقعية وطريقة توفير الأمن.

في كتابه الشهير "أزمة عشرين عامًا 1936-1946"، ذهب Carr إلى الاعتقاد أن التفكير الطو وي الذي كان أساسًا للأمن الجماعي بعد الحرب العالمية الأولى كان دافعا إلى الحرب العالمية الثانية، ووفقا لCarr فإن التفاؤل لأمن الجماعي جعل البلدان تتجاهل مبدأ المساعدة الذاتية، مما أدى لتالي إلى تهديد أمن العديد من البلدان، لذلك فإن عصبة الأمم التي كانت قائمة على الأمن الجماعي لها جذورها في التفسير الخاطئ لتطلعات القوى العظمى، وبعبارة أخرى كان السبب الرئيسي للحرب العالمية الثانية هو الانتقال من النهج الواقعي لتفسير أمن الدول إلى التفسير الليبرالي، كما أن تصور الليبرالية المؤسساتية للأمن القائم على أن: "الأمن الجماعي تج عن قرار مشترك من بعض البلدان والتي يتم فيها التوصل إلى الالتزام لاتفاق مع السياسات الأمنية الفعالة للدول الأخرى من خلال

موازنة الاختلافات في المصالح، بشكل تضامني، وكذلك عن طريق الحد من عدم اليقين وتثبيط السلوكيات العدوانية"[6]، قد أثبت عجزه نتيجة ثير المواجهة ثنائية القطب خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وعليه وبناءا على التصور الواقعي فلا يمكن للدول أن تثق لآخرين فيما يتعلق لقضا الأمنية، و لتالي التأكيد على أهمية الأمن القومي.

3. مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية.

تشير عقيدة الأمن القومي لدولة ما إلى مجمل السياسات العسكرية والدبلوماسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تهدف إلى تعزيز حماية مصالح الأمن القومي للدولة[7] من تهديدات البيئتين الداخلية والخارجية، كما يتم تحديد سياسة الأمن القومي للدولة أيضًا من خلال عوامل مهمة محورية مثل: الاحتياجات الاقتصادية، الجغرافيا، القدرات العسكرية، الثقافة السياسية والرأي الشعبي والنخبة، فضلاً عن تصورات صناع القرار بشأن المصلحة الوطنية للدولة، حيث تشكل عقيدة الأمن القومي عاملا حاسمًا في توجيه القادة ومساعدتهم على إدارة السياسة الخارجية للدولة.

في الواقع هناك العديد من العوامل التي شكلت العقيدة الأمنية الجزائرية، خصوصا العامل التاريخي ولاسيما الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، فقد كان له دور كبير في تشكيل العقيدة الأمنية للبلاد، فبعد حصول الجزائر على استقلالها، كان يُنظر إليها على أنها المصدر والداعم لحركات التحرير في إفريقيا، لذا فإن الدور الإقليمي للجزائر جاء أساسًا من الناحية التاريخية، هذه الشرعية الثورية التي طالما استخدمتها القيادات الجزائرية في الشؤون الداخلية وكذلك في السياسة الخارجية للبلاد، لطالما كانت دافعا لدعم الجزائر دائمًا للقضا العادلة مثل قضية الصحراء الغربية[8] والقضية الفلسطينية.

كما أثرت عوامل أخرى مثل العوامل الاقتصادية والعسكرية على العقيدة الأمنية الجزائرية من حيث مسؤوليات الدولة تجاه منطقتها، خاصة أن الجزائر تمثل القوة العسكرية الثانية والقوة الاقتصادية الرابعة في إفريقيا، إضافة إلى ذلك كان للعامل الجغرافي أثر كبير في تشكيل العقيدة الأمنية للدولة، حيث تحتل الجزائر موقعًا استراتيجيًا متعدد الأبعاد (البعد المغاربي – البعد المتوسطي والبعد الأفريقي)، وكل هذه الأبعاد المختلفة – حيث توجد أنواع مختلفة من التهديدات اللينة والصعبة مثل: الإرهاب والجريمة المنظمة... – شكلت التصور الأمني للدولة[9].

ويرتبط الفضاء الجيوسياسي الإفريقي بعدد من المعضلات الأمنية المعقدة، مما جعل صانع القرار الجزائري يدرك حجم التهديدات والتحد ت الأمنية الممتدة على حدود تتجاوز 3636 كلم، وتتمثل أساسا أهم هذه المعضلات في:

- ✓ صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة؛
- ✓ ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية،
- ✓ البنى الإقتصادية الهشة "وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر" ؛
- ✓ ضعف الأداء السياسي، إذ سجلت العديد من انقلا ت في كل من تونس، موريتانيا، مالي، النيجر وليبيا وما نتج عنه ظاهرة الفشل الدولاتي؛
- ✓ انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي[10].

وعلى مدى العقد الماضي، جعلت الجزائر من نفسها لاعبا مهما في مكافحة انتشار العنف والإرهاب في المنطقة وتحديدا المغرب العربي وأصبحت شريكا استراتيجيا أساسيا في أمن المنطقة المتمركزة على مفترق طرق أورو وإفريقيا نظرا لقوتها العسكرية وامتلاكها لجهاز

مخابرات على درجة عالية من الفعالية إضافة إلى خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تمكنت الجزائر من الخروج من العزلة الدولية التي عانت منها خلال العشرية السوداء، وأصبحت تشكل نقطة محورية ومصدر ثقة للقوى الغربية المهتمة بشكل متزايد بظاهرة التطرف المتنامية والتهديدات الإرهابية.

بشكل عام ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية على المبادئ الأساسية لسياستها الخارجية، فلطالما شكل مبدأ عدم التدخل المزدوج – سواءا بشقه السياسي المتعلق لالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو الشق العسكري المتضمن الامتناع عن إرسال الجيش الوطني خارج الحدود– مبدأ مركز و بتا في عقيدة الأمن القومي، إلا أنه وفي ظل التغيرات والرها ت التي أفرزتها مخرجات البيئة الدولية واقتزاب مصادر التهديد من الحدود الوطنية وتحديدا مع التطورات التي تشهدها الأزمة الليبية والتي تعتبر فيها الجزائر المستهدف الأول حسب رأي العديد من الخبراء، وهو ما طرح نقاشا واسعا حول كفاءة العقيدة الأمنية الوطنية في مواجهة التهديدات المطروحة، وهو ما خلق جدلا حول هذه العقيدة من حيث تمسكها بمبادئ بتو في بيئة دولية متغيرة، مما وضع صانع القرار أمام حتمية الاختيار بين المبادئ والمصالح، والجزائري الواضح أن صانع القرار الجزائري قد اختار الاستناد للطرح الواقعي على حساب الطرح البنائي، وهو ما بدأت بوادره في البروز مع التعديل الدستوري الأخير الذي تضمن السماح بخروج الجيش الوطني خارج الحدود.

4. الفشل الدولاتي في ليبيا ورها ت الأمن الوطني الجزائري.

تعتبر المؤشرات السياسية من أهم المؤشرات التي يتم الاستناد إليها لقياس درجة فشل الدول، وذلك من خلال مجموعة من المعايير والإخفاقات التي تتخلل الأنظمة السياسية داخل هذه الدول، حيث تشهد فراغا سياسيا كبيرا ينتج عنه اضطرا ت تؤثر سلبا على البناء المؤسساتي والشرعية السياسية، ومنها:

- ✓ أزمة شرعية الأنظمة السياسية وغياب حكم القانون وأزمة الديمقراطية.
- ✓ انتشار الفساد والتدخلات الأجنبية، وعدم القدرة على بناء نظام اقتصادي، والصراعات العرقية والإثنية، وغياب الو لاءات للوطن[11].

ولعل هذه المؤشرات يمكن إسقاطها على دولة ليبيا التي أصبحت اليوم تشكل عبء أمني ومصدر قلق لنسبة السلطات الجزائرية، لما تشكله من تهديد على أمنها القومي، بفعل تصاعد المد الإرهابي وتنامي معدلات الجريمة المنظمة (تجارة السلاح والمخدرات ...)، وتزايد التدخل الأجنبي في الشأن الليبي.

1.4.تداعيات فشل الدولة في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري.

تفرض الأزمة الليبية تحد ت ورها ت على كل الدول المجاورة بما فيها الجزائر وذلك نظرا للارتباط الجيوسياسي المباشر لليبيا بجوارها الجغرافي، ففي السياق العام فان حدوث فوضى داخلية في دولة ما يجعل الدول المجاورة لها مهددة في أمنها من ثلاث زاو [12]:

أولا: الفوضى لها قابلية الانتشار ؛

نيا: متى انهارت دولة ما فإن ذلك يساعد على انتشار الجريمة نواعها؛

لثا: الفوضى الداخلية في دولة ما قد تتحول إلى قاعدة لتهديد الأمن القومي لدول أخرى؛

أما في السياق الخاص فقد أفرزت الأزمة الليبية مجموعة من التحد ت والرها ت على الأمن القومي الجزائري يمكن حصرها في:

أدى سقوط نظام معمر القدافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل أصبحت ليبيا في حد ذاتها مصدر تهديد لدول جوارها خاصة الجزائر التي تربطهما حدود تقدر ب 982كلم[13]، هذا التهديد انعكست تداعياته على ميزانية الدولة بسبب ضرورة توفير كل الوسائل والمعدات العسكرية الكفيلة بضمان أمن وسلامة الحدود، وهو ما شكل عاملا لز دة الإنفاق العسكري.

فقد أصبح الجوار الليبي امتدادا للإرهاب بعد أن شاركت الكثير من الجماعات المسلحة ذات الفكر الجهادي في الثورة ضد نظام معمر القدافي، والسعي لإقامة دولة إسلامية وفق رؤيتهم و تصورهم وذلك في إطار التعاون مع تنظيمات في كل من تونس ومصر، إضافة إلى مبايعة تنظيم داعش نهاية جانفي 2015 وهو ما سهل لهذا التنظيم السيطرة الكاملة وبطريقة سلسة على منطقة درنة في نوفمبر 2015، وتوسيع قواعده من الجنوب الليبي، والتحالف مع العديد من التنظيمات خاصة جماعة مختار بلمختار المعروف لأعور في الصحراء الجزائرية (جارش، 2017)[14]، ونظرا لتصاعد المد الإرهابي والذي أ ح الانتشار الفوضوي وغير المتحكم فيه لتجارة الأسلحة، مما فتح مجالا واسعا للنشاط الإرهابي الذي انعكس سلبا على الأمن الوطني، وفي هذا الإطار صرح الوزير الجزائري المنتدب لوزير الخارجية المكلف لعلاقات المغاربية والإفريقية مساهل عبد القادر لجريدة القدس العربي بلندن: " نحن قلقون جدا من حضور القاعدة بين الثوار الليبيين وما استطاع أن يحص عليه هذا التنظيم من أسلحة ثقيلة ومتطورة ما ينعكس سلبا على أمن المنطقة ككل"[15]، وهو ما أفرز استنفار أمني من طرف القوات الجزائرية نتج عنه إنشاء مراكز مراقبة حدودية جديدة وز دة وتيرة التسلح مما أدى إلى تضاعف التكلفة اللوجستيكية.

انعدام الأمن والاستقرار وارتفاع حدة الصراع داخل ليبيا أدى إلى تنشيط عمليات الهجرة غير الشرعية التي كانت لها تداعيات مباشرة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، وذلك في ظل تحولها إلى منطقة عبور وأحيا استقرار للمهاجرين المتوجهون نحو الدول المجاورة بحثا عن الاستقرار والأمن والهروب من مخرجات الحروب والصراعات، إضافة إلى ما تحمله هذه الهجرات من أخطار الأمراض المتنقلة والأوبئة بشتى أنواعها[16].

فكل هذه التهديدات والتي أدت إلى تقاطع بين المد الإرهابي والجريمة المنظمة وتجارة البشر والمخدرات والهجرات غير الشرعية كلها شكلت خطرا أمنيا على الجزائر، وهو ما أجبر الجزائر على ضرورة أخذ كل الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة الحدود ومراقبتها بشكل مركز ودقيق من خلال إعادة هندسة استراتجيات تمكنها من تحقيق ذلك حتى تتفادى أي أزمة قد تحدث مستقبلا.

2.4. تطورات التدخل الأجنبي في ليبيا كمهدد للأمن الوطني الجزائري.

إن الوضع الأمني الهش في ليبيا والذي أصبح يشكل مأزق أمنيا على مستوى المنطقة ككل ساعد على التدخل الأجنبي في إدارة الشؤون الداخلية، مما زاد من حدة الاختلاف والصراع بين الفرقاء الليبيين بسبب كثرة المحاور التي تسعى إلى كسب ولاءات الأطراف المتنازعة، مما كرس حالة اللاأمن و اللااستقرار في كامل التراب الليبي، مما كانت له تداعيات مباشرة على الجزائر التي تعتبر الدولة الأكثر تضررا في المنطقة والمستهدف الأول من الانفلات الأمني في ليبيا.

استعمال القوة العسكرية ساهم في نشر الفوضى وعرقلة التوصل إلى إجماع أو على الأقل توافق على إيجاد بدائل لسد الفراغ الذي خلفه انهيار النظام الليبي السابق، فتدخل الحلف الأطلسي ألقى بتداعياته على الأمن في المنطقة ككل، مما أدى إلى توليد عدة تهديدات كتدفق الأسلحة واتساع رقعة الإرهاب وفقدان السيطرة عليه في بيئة أصبحت تستقطب الجماعات المتطرفة[17]، وهو ما جعل القوى الكبرى وعلى رأسها الولا ت المتحدة الأمريكية التحجج بضرورة إقامة قواعد عسكرية لصحراء الكبرى لمراقبة تحركات الإرهابيين وهو ما ترفضه الجزائر بقوة لأنها ستزيد من توسع العمليات الإجرامية، حيث ساعدت التدخلات العسكرية الأجنبية على خلق بؤر توتر جديدة مجاورة للحدود الجزائرية، مما أفرز بدوره تحد لقوات الجيش بشأن مراقبة الحدود وتوفير العدة والعتاد والعنصر البشري لحماية وصيانة أمنها القومي.

ولم يقتصر التدخل على الحلف الأطلسي بل تعداه إلى دول الخليج ودولتا مصر وتركيا، حيث تعتبر الإمارات لاعبا مهما في إدارة هذا الصراع واشتداده من خلال دعمها المعلن لقوات خليفة حفتر وحكومة طبرقة سياسيا وعسكر ، في مقابل الدعم القطري لحكومة الوفاق والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية، بينما أيدت الحكومة المصرية تحركات خليفة حفتر الذي يستهدف الإسلاميين في ليبيا، لتقاطع أهدافهم فيما يتعلق بمنع اختراق الميليشيات الإسلامية للحدود الغربية المصرية وعدم انتقال الصراع المسلح إلى داخل الأراضي المصرية[18].

من جهتها دعمت تركيا عسكر وسياسيا القوات التي قادت فجر ليبيا في المنطقة الغربية وأيدت حكومة الوفاق الوطني في شهر جويلية 2016[19]، وهو ما نتج عنه إبرام اتفاقيتين إحداهما حول التعاون الأمني وأخرى للتنسيق في المجال البحري بين حكومة الوفاق الليبية وتركيا، وذلك خلال لقاء جمع رئيس الحكومة الليبية فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول في 28 أكتوبر 2019، حيث جدد خلاله الرئيس التركي أردوغان استمرار دعم بلاده لحكومة الوفاق، وقد تسبب الإعلان عن الاتفاق في خلق ردود فعل على المستويين الإقليمي والدولي رفضا للتواجد العسكري التركي في المنطقة[20].

وعليه فكل هذه التدخلات الأجنبية سواء كانت سياسية أو عسكرية ساهمت في ز دة حجم الاختلافات و الشرخ بين الفرقاء الليبيين بسب تضارب المصالح والسعي لإيجاد ولاءات، وهو ما أدى إلى زم الوضع في ليبيا وتزايد حدة التهديد لدول الجوار وتحديدا الجزائر، لهذا تسعى الجزائر لبلورة سياسات وتبني آليات للحد من ز دة العنف والتطرف ستخدام كل الوسائل الدبلوماسية لإيجاد مخرج من هذا المأزق الأمني الذي يهدد الأمن الوطني الجزائري على جميع المستو ت.

5. آليات مواجهة التحد ت الناجمة عن الفشل الدولاتي في ليبيا.

حالة الفشل الدولاتي الناتجة عن انهيار نظام معمر القدافي، أدت بليبيا إلى الانضمام إلى قائمة الدول المحيطة لجزائر والتي ينطبق عليها إما وضع "الدولة الفاشلة" أو "الدولة الهشة"، وهو ما دفع بصناع القرار في الجزائر إلى استشعار خطر الإحاطة بدول فاشلة وأخرى ضعيفة مثل مالي وليبيا والنيجر وموريتانيا، فالجزائر بعد تعرض ليبيا لحالة من الفشل وجدت نفسها في سياق يتسم ب"الفشل الإقليمي" وهذا النوع من السياقات هو ما يحفز على انتقال الفوضى[21]، مما يحتم ضرورة تبني آليات تكون على قدر من الفاعلية وتتماشى مع طبيعة وحجم ومصادر التهديدات المطروحة.

1.5. الدبلوماسية كآلية لتسوية الأزمة الليبية.

تعتبر الدبلوماسية متعددة المستو ت أحد أهم الآليات التي من شأنها تسوية الأزمة الليبية، ومواجهة ما تطرحه تداعيات الفشل الدولاتي الليبي من تداعيات على الأمن القومي الوطني وذلك من خلال:

✓ الاندماج في المسار الدولي حيث يساعد صناع القرار في الجزائر على الاطلاع على وجهات ومواقف الدول الداعمة لأطراف الأزمة الليبية والتي تعتبر أطراف غير مباشرة في الأزمة؛

✓ كما أن الاندماج في المسار الإقليمي يتيح للجزائر عرض وجهة نظرها على الأطراف التي تريد تكثيف الاتصال المباشر بهم مثل الجنرال خليفة حفتر من خلال التنسيق مع جمهورية مصر العربية أو الميليشيات الإسلامية من خلال تونس وجهود حركة النهضة، وهو ما برز من خلال "آلية دول الجوار" التي طرحتها الجزائر وتضم كل من الجزائر، تونس ومصر – عتبارها المتضرر الأكبر من تداعيات الأزمة الليبية–، وتهدف هذه الآلية لتكثيف القدرات الأمنية لدول الجوار على الحدود المشتركة مع ليبيا لمواجهة خطر انتقال التهديدات الأمنية، إضافة إلى العمل على تفعيل دور المنظمات الإقليمية في حل الأزمة[22] وجمع الفرقاء على طاولة المفاوضات.

✓ من جانب آخر يساهم هذا النوع من الدبلوماسية في النزويج لآلية المصالحة الوطنية عتبارها أنجع آلية لتسوية الأزمات الداخلية، وذلك من خلال نقل الخبرة الجزائرية في هذا المجال؛

✓ يمنح هذا النوع من الدبلوماسية المجال لصناع القرار من أجل إعادة قراءة مدى نجاعة الدبلوماسية الأمنية الجزائرية وقدرتها على أن تتماشى مع وزن الدولة الجزائرية وأهميتها الجيوسياسية، ودبلوماسيتها النشطة ريخيا خصوصا مرحلة الإشعاع الدبلوماسي مرحلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي[23].

2.5. توظيف البعد التنموي كآلية لواجهة تداعيات الفشل الدولاتي في ليبيا.

تعتبر التنمية وخاصة الشق المتعلق بتنمية المناطق الحدودية من أبرز الميكانيزمات وأكثر ها قدرة على مواجهة التهديدات الأمنية، وهو ما أدركته السلطات الجزائرية حيث عملت على وضع بر مج خاص لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن في جميع المجالات، وهو ما من شأنه أن ينعكس على الحركية التنموية وترقية جاذبية هذه الأقاليم كمرحلة أولى لخطة العمل، و لتالي جعلها كمناطق إشعاع تنموي اقتصادي من جهة، ومن جهة أخرى أحد الخطوط الأمامية الدفاعية والفاعلة للتصدي لأي تهديد[24].

كما أن تبني نمط تنمية الحدود اقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى تنمية العلاقات السياسية بين الدول، وذلك من خلال تذليل المشكلات الحدودية المختلفة، وإقامة مناطق اقتصادية يعود ريعها الاقتصادي لكلا الدولتين، ويمكن أن تتطور الحالة الاقتصادية بين مجموعة الدول الحدودية إلى إقامة اتحاد إقليمي تكاملي بين عدة دول[25].

وعليه فرهان هذه الاستراتيجية لا يكمن في مرافقة الأقاليم الأكثر ديناميكية فحسب، بل أيضا الحرص على دمج الفضاءات الجيوسياسية النائية التي تعاني خرا في التنمية، و لتالي مرشحة لأن تتحول إلى ملاذات انكفاء استراتجي للشبكات النائمة للإرهاب والتطرف العابر للحدود[26].

و لتالي فتبني الدولة لنمط تنمية المناطق الحدودية سيشكل آلية مزدوجة فمن جهة ستشكل ميكانيزما لتأمين الحدود ومواجهة كل مصادر التهديد المتأتية من البيئة الخارجية وخلق أرضية للتعاون مع دول الجوار، ومن جهة أخرى ستعمل على تفعيل وتحقيق الاستدامة للمسار التنموي و لتالي تحقيق الاستقرار على مستوى البيئة الداخلية.

6. الخاتمة.

من خلال ما تم معالجته من خلال محاور الدراسة تم التوصل إلى أنه في ظل البيئة غير الآمنة لنسبة للجزائر فيما يتعلق بجوارها الجغرافي؛ خاصة ما تطرحه مخرجات التطورات على مستوى الملف الليبي من رها ت وتحد ت من شأنها أن تشكل تهديدا فعليا للأمن القومي الوطني، وذلك في ظل التحول في طبيعة ومصادر التهديد والقدرة على توظيف مخرجات الثورة الرقمية، وهو ما يضع صانع القرار أمام حتمية إعادة صياغة وهندسة المقاربة الأمنية الوطنية بما يتماشى مع ما تفرزه البيئتين الداخلية والخارجية والسعي لتبني آليات أكثر ديناميكية وفاعلية من شأنها مواجهة التهديدات المطروحة والحفاظ على الأمن القومي من جهة، ومن جهة أخرى التحول إلى فاعل من الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية بما يتماشى مع ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات.

وبناءا على ذلك تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تشكل التطورات التي يشهدها الملف الليبي –خاصة ما تعلق بز دة مستو ت التدخل الأجنبي – تهديدا مباشرا للأمن القومي إن لم نقل أن الجزائر تعتبر المستهدف الأول من خلق حالة اللاأمن في المنطقة.
- ✓ على الرغم من حالة الثبات التي عرفتها العقيدة الأمنية الجزائرية، إلى حد وصفها لقصور وعدم الكفاءة في مواجهة تهديدات تتميز لديناميكية، إلا أن هناك مؤشرات على توجه صانع القرار إلى إعادة رسم وهندسة العقيدة الوطنية بما يتماشى مع رها ت البيئة الداخلية الخارجية.
- ✓ احتواء الفواعل المهددة للأمن القومي الجزائري من خلال مدخل التنمية وخاصة ما تعلق بتنمية المناطق الحدودية أو مناطق الظل وتبني نمط الدبلوماسية متعددة المستو ت.
- ✓ تبني نمط التنمية الحدودية من شأنه دعم التعاون المشترك بين دول الجوار بما يحقق الأمن الشامل.

التوصيات

- ✓ تعزيز الأطر الجهوية والإقليمية فيما يخص التعاون الأمني والاستخباري بين حكومات المنطقة في إطار تحقيق الأمن والاستقرار،
- ✓ استبعاد أي تدخل خارجي من شأنه تعقيد الأمور وإبقاء المبادرات في إطار المنظمات الإقليمية
- ✓ ضرورة العمل على تفعيل دور المنظمات الإقليمية بما يتماشى مع طبيعة وخصوصية قضا والنزاعات في المنطقة العربية والإفريقية.
- ✓ ضرورة الإنتقال إلى المناطق الحدودية والقيام بدراسات خذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة قبل وضع الاستزاتيجيات والسياسات الرامية لتنمية هذه المناطق.

التهميش والإحالات

[1] قياتي عاشور، "الأمن القومي العربي التحد ت وسبل المواجهة"، حولية كلية الآداب، العدد06، 2017؛ ص.161

[2] طلال صالح إبراهيم بنان، "المياه والأمن القومي العربي: دراسة في نظر ت الصراع والتعاون والتوازن الإستزاتيجي الإقليمي"، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد 52، 2010، ص.55

[3] قياتي عاشور، مرجع سابق، ص ص.162،163

[4] عامر ميلود حاج، الأمن القومي العربي وتحد ته المستقبلية، الر ض، دار جامعة يف للنشر، 2016، ص.27

[5] أحمد عبد الرحمان خليفة وأحمد بسيوني، "الأمن القومي: دراسة نظرية في المفهوم والنظر ت والمستو ت ومنهجية التقييم"، ملتقى الباحثين السياسين العرب، جامعة الاسكندرية، مصر، أفريل 2018، ص.06

[6] Dem Mario, the evolution of the concept of security, Madrid, Spanish institute for strategic studies, June 2011, p.02

[7] Rodman David, "Israel's National Security Doctrine: an introductory overview", Middle East Review of International Affairs , vol.05 , no.03, September 2001, p.72

[8] Tandoğan Muhammed & Bouacha Omar, "The Algerian security approach towards the sahel region: case of Mali", Türkiyat Mecmuasi , vol.27 , no.01, 2017, p.312

[9] Ziyani Salah, "Transformations of the Algerian security doctrine in light of the growing threats of globalization", Thinker Review , no.05, March 2010, pp.290,291

[10] قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2012، ص. 03

[11] سميرة شرايطية، " ثير الدول الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص.103

[12] حوسين بلخيرات، "الدبلوماسية الجزائرية وتسوية الأزمة الليبية : رؤية تقييمية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، المجلد 11، العدد 01، 2017، ص.50

[13] راوية تبينة، "تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري"، مجلة الفكر، المجلد 14، العدد 02، جوان 2019، ص.216

[14] عادل جارش، ثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائر، المركز الديمقراطي العربي، 28 ماي 2017، ريخ الاطلاع 13 فيفري 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/gxbmh

[15] راوية تبينة، المرجع السابق، ص.217

[16] إبراهيم حادي، "الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 09،العدد 02، سبتمبر 2018، ص.444

[17] حسام حمزة، "الجزائر والتهديدات الأمنية في الساحل – التصور وآليات المواجهة –"، مجلة سياسات عربية، العدد 21، جويلية 2016؛ ص.82

[18] سلمان الزواوي، "التداعيات الاقليمية للأزمة الليبية"، مجلة رؤية تركية، عدد 03، 2014، ص.32

[19] فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين ؟، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، مارس 2017، ص.16

[20] مصطفى صلاح، سياسة المناورة .. الاتفاق الأمني بين تركيا وحكومة الوفاق وتداعياته على الأمن الإقليمي في شرق المتوسط، مركز الناظور للدراسات والأبحاث، 13 ديسمبر 2019، ريخ الاطلاع 20 فيفري 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/Knq25

[21] بلخيرات حوسين، مرجع سابق، ص.51

[22] إبراهيم حادي، مرجع سابق، ص.61

[23] حمزة برابح، "الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017، ص.275

[24] جميلة علاق وبرباب بولمشاور، "المناطق الحدودية للجزائر بني متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد04، العدد 02، جويلية 2019، ص.215

[25] إيمان صحراوي وسهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الإستثمارات والتجارة بين الدول المتجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 05، 2020، ص ص. 245، 246

[26] جميلة علاق وربراب بولمشاور، مرجع سابق، ص.216